دور المعارف العلمية في فهم الأحاديث النبوية وضوابط توظيفها

الأستاذة مرية البوطي

حاصلة على شهادة الدكتوراه من مؤسسة دار الحديث الحسنية الرباط المغرب

ملخص المقال

يسعى هذا المقال إلى إبراز أثر استثمار نتائج البحوث العلمية في شرح الأحاديث النبوية– المرتبطة بالعلوم التجريبية– باعتبارها أداة من أدوات فهم النص الحديثي وأصلا من أصول تفسيره، فهذا النوع من الأحاديث لا يقتصر فهمه على ما كان للشراح الأوائل من معارف بالكون وأسراره، ولا يتأتى بلوغ معناه وتحديد مقصوده باعتماد اللغة وحدها كأداة للفهم والاستنباط. فقد تبين من خلال البحث والدراسة أن توظيف المعرفة الطبية في الشرح يؤثر في فهم النص الحديثي وتحديد المراد منه.

وظهر من خلال ما تم عرضه من تطور في فهم النص الحديثي بناء على تطور المعارف أن في الأخذ بالكشف العلمي في تفسير النص الحديثي توسيع لدلالات النص بسند مقبول، ومد لحبل الصلة بين علوم الكون الفسيح وحقائق الشرع الحنيف، وسماح لكل جيل بأن يتفاعل معه ويتعاطى معانيه ودلالاته بما يتاح له من قوة في أسباب العلم وكفاية في وسائل الكشف والتقدم.

وبالتالي فإذا كان من غير الممكن إحداث اجتهاد في سند الأحاديث النبوية اللصيقة بالعلوم التجريبية، فإن متنها يمكن أن يدخله الاجتهاد من حيث فهم تلك الأحاديث وتحديد مقصودها، وترجيح فهم على فهم، أو تفسير على آخر، أو دلالة على أخرى، من الأفهام والتفاسير والدلالات المختلفة التي وصلتنا، اعتمادا على ما أتيح لنا اليوم من مقدرة علمية، وما عرفته العلوم التجريبية من تقدم وتطور، وذلك وفق الضوابط الشرعية الكلية. لكن ما ينبغي التنبيه عليه هو أن فهم هذا النوع من الأحاديث في ضوء قواعد العلوم الحديثة من أصول ونظريات وابتكارات علمية لا يكون على إطلاقه، وإنما وفقا لقواعد وضوابط تمنع التسيب الدلالي وتحميل النص أكثر مما يتحمله.

Article summary

This article seeks to highlight the impact of investing the results of scientific research in explaining the Prophetic hadiths - related to the experimental sciences - as a tool for understanding the hadith text. Understanding this type of hadith is not limited to the knowledge that the early commentators had of the universe and its secrets, and it is not possible to reach its meaning and determine its purpose. By adopting language alone as a tool for understanding and deduction. It has been shown through research and study that employing medical knowledge in explanation affects understanding the hadith text and determining its intent.

It appeared from what was then presented about the development in understanding the hadith text based on the development of knowledge that adopting scientific discovery in the interpretation of the hadith text is an expansion of the meanings of the text and an extension of the link between the sciences of the universe and the facts of the Sharia.

But what should be noted is that understanding this type of hadith in the light of the rules of modern science, including principles, theories, and scientific innovations, is not absolute, but rather according to rules and controls that prevent semantic laxity and burdening the text more than it can bear.

مقدمة

السنة النبوية هي المصدر الثاني في الإسلام بعد كتاب الله تعالى في كل ما يحتاج إليه المسلمون أفرادا وجماعات وفي كل مجالات حياتهم الخاصة والعامة وتتسع دائرتها على أفاق المعارف والعلوم بشكل عام. وتمر السنة النبوية قبل أن تصل إلى مرحلة العمل بها بمجموعة من المراحل في غاية من الأهمية؛ منها معرفة صحة إسناد الحديث ومعرفة صحة متنه ثم تأتي مرحلة الفهم واستنباط ما تضمنته من معاني وأحكام، ولفهم الأحاديث النبوية اللصيقة بالعلوم التجريبية والكونية ينبغي أن يكون المفسر ملما بمبادئ هذه العلوم حتى يتسنى له استنباط ما تضمنته من معاني وأسرار ويتأتى له توجيه دلالة الحديث توجيها صحيحا سالما من أي تناقض أو تعارض مع مبادئ العقل ونتائج الاكتشافات العلمية. "فالحقائق العلمية المركوزة في السنة جديرة بالبحث والاهتمام والتركيز صنوة جدارة الأصول الشرعية ومسائل الأحكام، وثوابت العقيدة ومكارم الأخلاق المبثوثة فيها"[1]. ويسعى هذا المقال إبراز أثر استثمار نتائج البحوث العلمية في شرح الأحاديث النبوية- المرتبطة بالعلوم التجريبية- باعتبارها أداة من أدوات فهم النص الحديثي وأصلا من أصول تفسيره، فهذا النوع من الأحاديث لا يقتصر فهمه على ما كان للشراح الأوائل من معارف بالكون وأسراره، ولا يتأتى بلوغ معناه وتحديد مقصوده باعتماد اللغة وحدها كأداة للفهم والاستنباط" فكثير من متون الكتاب والسنة الواردة في معضلات الكون، ومشكلات الاجتماع لم تفهم أسرارها و مغازيها إلا بتعاقب الأزمنة ... وكم فسرت لنا حوادث الزمن واكتشافات العلم من غرائب آيات القرآن ومتون الحديث منها للمتأخرين ما لم يظهر للمتقدمين ...والعلماء القوامون على كتاب الله وسنة رسوله لا يتلقونها بالفكر الخامد، والفهم الجامد وإنما يترقبون من سنة الله في الكون وتدبيره في الاجتماع ما يكشف لهم عن حقائقها ويكلون إلى الزمن وأطواره ما عجزت عنه أفهامهم"[2]. لكن ما ينبغي التنبيه عليه هو أن فهم هذا النوع من الأحاديث في ضوء قواعد العلوم الحديثة من أصول ونظريات وابتكارات علمية لا يكون على إطلاقه، وإنما وفقا لقواعد وضوابط تمنع التسيب الدلالي وتحميل النص أكثر مما يتحمله. ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا الموضوع ولكونه لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيته الجوانب التشريعية والأخلاقية للسنة من دراسة وبحث واستنباط وتعليل وتخريج وقع اختياري عليه ليكون موضوعا للدراسة والبحث. ونظرا لكثرة الأحاديث اللصيقة بالعلوم التجريبية التي تعطي حقائق في كل مجال، مما لا يسع له البحث والوقت حاولنا تقييد البحث بإبراز أثر توظيف الكشف العلمي في فهم أحاديث الطب وتحديد مقاصدها، كما انتهينا إلى حصره في كتاب زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، وقمنا فيه بإبراز أثر توظيف ابن قيم الجوزية لنتائج البحوث الطبية- التي انتهى إليها علم الطب في زمانه- في فهم النص الحديثي، مع الاستعانة ببعض الكتب الأخرى من أجل المقارنة أو المناقشة والتحليل.

المبحث الأول: دواعي استدعاء المعرفة التجريبية في شرح الأحاديث النبوية عند ابن القيم

بالرجوع إلى زاد المعاد نجد أن ابن القيم يضطر إلى توظيف المعرفة التجريبية في الشرح للأسباب الآتية: لأن اللغة وحدها لا تكفي لشرح ألفاظ الأحاديث اللصيقة بالعلوم التجريبية، لأن حقيقة الحديث أحيانا تخالف ما يتوهمه القارئ، لبيان الأمور الطبية في الأحاديث التي سيقت لغرض فقهي، لتوجيه دلالة الحديث الذي يحتمل أكثر من معنى، لاستخراج الأمور الطبية من الأحاديث التي لا يوحي ظاهرها بذلك، لتفصيل ما جاء مجملا من معاني وأسرار طبية في النص الحديثي ، دفع ما يمكن أن يبدوا في الحديث من تناقض، لتعليل الأمر والنهي الوارد في الحديث، دفع ما يبدوا من تعارض بين الأحاديث؛ وبيان هذا فيما يلي:

أولا: لأن اللغة وحدها لا تكفي في الشرح:

يعمد ابن القيم إلى استثمار المعارف الطبية لشرح بعض الألفاظ، لأن الشرح اللغوي وحده لا يفي بالمقصود، ومن ذلك شرحه للفظ "الطاعون" الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم "الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل وعلى من كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فرارا منه"[3].

إذ قال شارحا للحديث:"الطاعون – من حيث اللغة – نوع من الوباء قاله صاحب "الصحاح" وهو عند أهل الطب: ورم رديء قتال يخرج معه تلهب شديد مؤلم جدا يتجاوز المقدار في ذلك ويصير ما حوله في الأكثر أسود أو أخضر أو أكمد ويئول أمره إلى التقرح سريعا. وفي الأكثر يحدث في ثلاثة مواضع في الإبط وخلف الأذن والأرنبة وفي اللحوم الرخوة."[4]

فالشرح اللغوي هنا "للطاعون" بالوباء شرح عام لا يوضح المعنى؛ لأن لفظ "وباء" قد يصدق على مجموعة من الأمراض المعدية، ولذلك لجأ ابن القيم إلى توظيف المعرفة الطبية في الشرح التي بواسطتها ميز الطاعون عن باقي الأوبئة، من خلال بيان طبيعة الطاعون وأعراضه ومواضع ظهوره ...

ثانيا: لأن حقيقة الحديث تخالف أحيانا ما يتوهمه القارئ

أحيانا يلجأ ابن القيم إلى توظيف المعرفة التجريبية في الشرح لبيان أن حقيقة الحديث تخالف ما يتوهمه القارئ ومن ذلك ما ذكره في هدي النبي صلى الله عليه وسلم في الإضجاع بعد سنة الفجر إذ قال: و"كان صلى الله عليه وسلم يضطجع بعد سنة الفجر على شقه الأيمن هذا الذي ثبت عنه في "الصحيحين" من حديث عائشة رضي الله عنها [5]. وذكر الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال "إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن[6]"[7].

فما يتبادر إلى ذهن القارئ من أمره صلى الله عليه وسلم بالإضجاع على الجانب الأيمن هو أن ذلك فيه راحة البدن، لكن ابن القيم وظف الخبرة الطبية لبيان أن الحقيقة تخالف ذلك؛ فراحة البدن هي في النوم على الجانب الأيسر وإنما أمر الشارع بالنوم على الجانب الأيمن حتى لا يجد المكلف راحته فيستثقل القيام إلى الصلاة.

ثالثا: لبيان الأمور الطبية في الأحاديث التي سيقت لبيان حكم فقهي

يلجأ ابن القيم إلى توظيف زاده المعرفي بالعلوم التجريبية في شرح الأحاديث التي يغلب عليها الجانب الفقهي، لبيان ما تضمنته من أمور طبية إضافة إلى الأمور الفقهية.

وأمثل لما ألمحت إليه بشرحه لما روي في الصحيحين من حديث قتادة عن أنس ابن مالك قال:

"رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما في لبس الحرير لحكة كانت بهما وفي رواية أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما شكوا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة لهما فرخص لهما في قمص الحرير ورأيته عليهما "[8].

قال ابن القيم معلقا على الحديث: "هذا الحديث يتعلق به أمران أحدهما فقهي والآخر طبي "[9].

فبين ما في الحديث من أمور فقهية متعلقة بإباحة لبس الحرير للرجال لحاجة ومصلحة راجحة، ولم يقف عند الجانب الفقهي الذي هو السمة الغالبة على الحديث، وإنما وظف معارفه الطبية لاستخراج ما في الحديث من أمور طبية.

رابعا: لتوجيه دلالة الحديث الذي يحتمل أكثر من معنى

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم"لا آكل متكئا "[10].

فقد ذكر ابن القيم أن الاتكاء فسر بالتربع وفسر بالاتكاء على الشيء وهو الاعتماد عليه وفسر بالاتكاء على الجنب. وبين أن النوع الذي يضر بالآكل هو الاتكاء على الجنب فإنه يمنع مجرى الطعام الطبيعي عن هيئته ويعوقه عن سرعة نفوذه إلى المعدة ويضغط المعدة فلا يستحكم فتحها للغذاء وأيضا فإنها تميل ولا تبقى منتصبة فلا يصل الغذاء إليها بسهولة.[11]

خامسا: لاستخراج الأمور الطبية من الأحاديث التي لا يوحي ظاهرها بذلك

بفضل خبرته الطبية يتمكن ابن القيم من استنباط جملة من الفوائد الصحية والمواد الاستشفائية من الأحاديث التي لا يبدوا فيها لغير المتخصص في المجال الطبي أي أمور طبية. وأمثل لهذا الأمر بما استخرجه من أمور علاجية وفوائد صحية من قوله صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب". إذ بين الفوائد الصحية للأترج وما يصلح له من أمراض، وذكر أنه لهذه المنافع شبه به صلى الله عليه وسلم المؤمن الذي يقرأ القرآن.[12]

سادسا: تفصيل ما جاء مجملا في الحديث

يلجأ ابن القيم إلى استدعاء الخبرة الطبية في الشرح لتفسير ما ورد مجملا في الحديث وبيان ما يشتمل عليه من مقاصد.

وأمثل لما ألمحت إليه بشرحه لحديث" لكل داء دواء"[13]؛ فقد فصل ابن القيم اعتمادا على الخبرة الطبية ما جاء مجملا في الحديث وبين أن "كل داء له ضد من الدواء يعالج بضده"[14] وبين الشروط التي يتوجب تحققها في الدواء لمقاومة الداء ، ومن جهة أخرى فقد أسعفته المعرفة الطبية على استكناه ما تضمنه الحديث من غايات ومقاصد فذكر أن في قوله صلى الله عليه وسلم "لكل داء دواء" "تقوية لنفس المريض والطبيب وحث على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء وبردت عنده حرارة اليأس وانفتح له باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية و كان ذلك سببا لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الأرواح قويت القوى التي هي حاملة لها فقهرت المرض ودفعته. وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء دواء أمكنه طلبه والتفتيش عليه".[15]

سابعا: دفع ما قد يوحي به ظاهر الحديث من تعارض مع ا لواقع

في كثير من الأحيان يضطر ابن القيم إلى توظيف المعرفة التجريبية في الشرح لدفع ما يثيره ظاهر الحديث من تعارض مع الواقع، فمن ذلك ما شرح به حديث "إنما الحمى أو شدة الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء"[16]؛ إذ قال معلقا على الحديث "وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء ورأوه منافيا لدواء الحمى وعلاجها ونحن نبين بحول الله وقوته وجهه" [17].

فبين اعتمادا على الخبرة الطبية أن العلاج الوارد في الحديث إنما هو لنوع معين من أنواع الحميات وليس لجميعها، فدفع بذلك الاستشكال الحاصل في فهم الحديث.

ثامنا: دفع ما يمكن أن يبدو في الحديث من تناقض

يوظف ابن القيم المعارف الطبية في الشرح لدفع ما قد يبدو في الحديث من تعارض أو تناقض، فمن ذلك ما وظفه من معارف لشرح قوله صلى الله عليه وسلم "الشفاء في ثلاث: شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنا أنهى أمتي عن الكي"[18]؛ إذ وجه

دلالة الحديث توجيها ينتفي به ما قد يبدوا من تعارض بين الشطر الأول من الحديث "الشفاء في ثلاث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار" والشطر الثاني "وأنا أنهى أمتي عن الكي"؛ فبين أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الكي في الأدوية في الشطر الأول من الحديث لأنه يستعمل كعلاج حيث لا ينفع الدواء المشروب، أما قوله: "وأنا أنهى أمتي عن الكي" إشارة إلى أن يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة ولا يعجل التداوي به لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكي.[19]

تاسعا: لتعليل الأمر والنهي الوارد في الحديث

في كثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب نجده صلى الله عليه وسلم يأمر بالقيام بأمور وينهى عن فعل أمور أخرى، وتكون العلة من ذلك غير بادية للقارئ الغير مطلع على مبادئ الطب ومعارفه، فيعمد ابن القيم إلى استثمار المعارف الطبية في الشرح لتجلية العلة من أمره صلى الله عليه وسلم أو نهيه.

ومن أمثلة ذلك ما وظفه من معارف طبية لبيان علة النهي عن الخروج من البلد التي بها الطاعون الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم "الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل وعلى من كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فرارا منه"[20]؛ إذ قال مستثمرا ما أتيح له من معارف بعلم الطب في بيان العلة من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخروج من بلد الطاعون:

"وأما نهيه عن الخروج من بلده ففيه معنيان أحدهما: حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على أقضيته والرضى بها.

والثاني : ما قاله أئمة الطب : أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يخرج من بدنه الرطوبات الفضلية، ويقلل الغذاء، ويميل إلى التدبير المجفف من كل وجه إلا لرياضة والحمام فإنهما مما يجب أن يحذرا لأن البدن لا يخلو غالبا من فضل رديء كامن فيه فتثيره الرياضة والحمام ويخلطانه بالكيموس الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان الأخلاط ولا يمكن الخروج من أرض الوباء والسفر منها إلا بحركة شديدة وهي مضرة جدا هذا كلام أفضل الأطباء المتأخرين فظهر المعنى الطبي من الحديث النبوي وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما "[21].

عاشرا: دفع ما قد يبدوا من تعارض بين الأحاديث

أحيانا المعارف الشرعية وحدها لا تكفي لدفع ما قد يبدوا من تعارض بين الأحاديث خاصة تلك التي لها علاقة بالعلوم التجريبية، لذلك نجد ابن القيم يوظف المعارف الطبية في الشرح لدفع ما يتوهم من تعارض بين بعض الأحاديث، ومن ذلك ما وظفه من معارف لدفع ما يبدو من تعارض بين قوله صلى الله عليه وسلم: "فر من المجذوم كما تفر من الأسد"[22] وما في معناه من الأحاديث التي تمنع من مخالطة ذوي الأمراض المعدية وقوله صلى الله عليه وسلم" لا عدوى ولا طيرة"[23]؛ إذ قال معلقا على هذه الأحاديث:

"...وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد أصلا ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحة و معلوله أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به أو منهما معا"[24]، ثم قال محاولا التوفيق بين الأحاديث المذكورة اعتمادا على المعارف الطبية:" والعدوى جنسان أحدهما : عدوى الجذام فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم

من أطال مجالسته ومحادثته وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعار واحد فيوصل إليها الأذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبر إليه وكذلك من كان به سل ودق ونقب . والأطباء تأمر أن لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدوى وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة وأنها قد تسقم من أطال اشتمامها والأطباء أبعد الناس عن الإيمان بيمن وشؤم وكذلك النقبة تكون بالبعير – وهو جرب رطب – فإذا خالط الإبل أو حاكها وأوى في مباركها وصل إليها بالماء الذي يسيل منه وبالنطف نحو ما به فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد ذو عاهة على مصح كره أن يخالط المعيوه الصحيح لئلا يناله من نطفه وحكته نحو مما به . قال وأما الجنس الآخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدوى وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا وقع ببلد وأنتم به فلا تخرجوا منه وإذا كان ببلد فلا تدخلوه . يريد بقوله لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله ينجيكم من الله ويريد إذا كان ببلد فلا تدخلوه أي مقامكم في الموضع الذي لا طاعون فيه أسكن لقلوبكم وأطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشؤم أو الدار فينال الرجل مكروه أو جائحة فيقول أعدتني بشؤمها فهذا هو العدوى الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى"[25].

فالشرح الذي شرح به ابن القيم هذا الأحاديث بين بجلاء دور العلوم التجريبية في توضيح معنى الحديث والوصول إلى ما يحتويه من معاني عميقة ودلالات دقيقة لا يمكن رؤيتها من الظاهر وإنما تحتاج إلى بصيرة كاشفة ومقدار من الفهم الواسع لعلوم الطب وأسراره.

المبحث الثاني: دور العلوم التجريبية في فهم الأحاديث النبوية وتحديد مقاصدها

من خلال دراسة النماذج السابقة وما ضمنه ابن القيم من معارف طبية في شرح الأحاديث الواردة في زاد المعاد يمكن تحديد دور العلوم التجريبية في فهم الأحاديث النبوية فيما يلي:

❖ تجلية المعنى وكشف المغزى:

بما أن أحاديث الطب النبوي يتوقف إدراكها وحسن فهمها على كشف ما تضمنته من حقائق طبية وأسرار لا يقتصر إدراك كنهها على ما كان للأمة من معرفة بها وقت صدور النصوص المتعلقة بها من النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بتوظيف الخبرة الطبية في الشرح يتكشف المعنى ويظهر المغزى؛ وذلك كشرح ابن القيم لحديث الرطب بالقثاء وحديث التلبينة وغيرهما كما هو مبين في كتابه زاد المعاد، فكل ذلك لا تقتصر المعرفة به على التفسير اللغوي للنصوص، وهذا الأمر يسري على كل نصوص القرآن والسنة المتعلقة بحقائق الكون والإنسان والحيوان فتوظيف العلوم التجريبية في شرحها يعمق المعرفة بها ويزيدها وضوحا، و للقرضاوي قول عن دور العلوم التجريبية في تعميق فهم النص القرآني _وما يقال عن النص القرآني ينسحب أيضا على النص التحديثي– حيث يقول:« ... من هذه المجالات التي لا يختلف عليها اثنان: تعميق مدلول النص القرآني، وتوسيع فهمه ومداه للإنسان المعاصر، وذلك بما تقدمه العلوم الكونية من بيانات ومعلومات تزيدنا معرفة بمفهوم الآية ، وتوضحه بالشواهد والأمثلة التي توافرت في ضوء العلم الحديث، خذ مثلا قوله تعالى "وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذلك يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن ذلك لآية لقوم يتفكرون"[26] إن كل من يقرأ هاتين الآيتين يفهم معناهما بإجمال ولا يخفى مغزاهما عليه، والمفسرون القدامى فسروهما بمقتضى ما علموه في زمانهم وأحسنوا جزاهم الله خيرا، لكن المتخصص في علم الحيوان أو علم الحشرات خاصة، أو علم النحل على وجه أخص، يرى في الآية ما لا يراه القارئ العادي ويستنبط من ألفاظها من المعاني والأفكار والمقاصد ما لا يخطر على أمثالنا ببال، وكذلك المتخصص في علم الأغذية أو علم العسل أو الطب بالأعشاب أو الأدوية الطبيعية يأخذ من قوله تعالى" فيه شفاء للناس ما لا نستطيع نحن أن نستخرجه من العبارة»[27].

❖ **تخصيص ما جاء عاما:**

بفضل معرفته بالحقائق الطبية بين ابن القيم ما يليق من الطب النبوي ببيئة معينة ولا يمكن أن يحمل على العموم لكل الناس و بين ما كان خاصا بحسب الأزمان أو الأماكن أو الأشخاص أو الأحوال وقد نبه على ذلك في تعليقه على بعض الأحاديث النبوية المتعلقة بالطب فقال:«لا ريب أن للأمكنة اختصاصا بنفع كثير من الأدوية في ذلك المكان دون غيره فيكون الدواء الذي قد ينبت في هذا المكان نافعا من الداء ولا يوجد فيه ذلك النفع إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أو هما جميعا فإن للأرض خواص وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الإنسان وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء مأكولا وفي بعضها سما قاتلا ورب أدوية لقوم أغذية لآخرين وأدوية لقوم من أمراض هي أدوية لآخرين في أمراض سواها وأدوية لأهل بلد لا تناسب غيرهم ولا تنفعهم».[28] ومن بين الأحاديث النبوية التي خصصها ابن القيم ببيئة معينة حديث الوقاية من السم بسبع ثمرات من ثمر العالية إذ خصصه بالبيئة العربية. وفي هذا يقول الشيخ القرضاوي: « ... والذي ينبغي الانتباه إليه من كلام ابن القيم، والذي كرره في (زاد المعاد) في أكثر من مناسبة، هو أن كثيرا من الأحاديث الواردة في الطب ونحوه لا تؤخذ على عمومها وإطلاقها، فكثيرا ما تكون مخصوصة بظرف معين، أو مكان معين أو حال معين، لا يحسن تعديته إلى غيره، بل ربما صدرت عنه صلى الله عليه وسلم بمحض رأيه وتجربته البشرية».[29]

ونتج عن القول بأن من أحاديث الطب ما لا يحمل صفة التشريع العام المطلق الذي يخاطب الناس به في كل زمان ومكان بل قصد به ظروف جزئية في ظروف معينة وهو الذي ربما صدر عنه باعتبار تجربته البشرية الاختلاف حول اعتبار أحاديث الطب من الوحي أم من قبيل الأمور العاديات؛ فقد ذهب ابن خلدون إلى أن رسول الله لم يبعث إلينا لا لتبيين الطب ولا لتبيين غيره من العلوم، بل لتعليم الدين وتبليغه فحسب، فالأحاديث المتعلقة بالطب النبوي ليست ملزمة العمل ؛ إذ لا علاقة لها بالوحي بل إنها تعكس عادات ذلك الوقت.[30]ومن المعاصرين الذين تبنوا نفس رأي ابن خلدون الشيخ القرضاوي يقول:« ورأيي أن العلامة ابن خلدون لم يعد الصواب حين قال إن الطب المنقول في الشرعيات–يعني المنقول في السنة–: من هذا القبيل، أي ليس من باب تبليغ الرسالة، كما عبر الدهلوي، إنما هو من باب ما جرى على العادة والجبلة».[31]

وبعكس ما تقدم من آراء فإن بعض العلماء رأوا أن كافة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم منشأها الوحي وأنه لابد من تصنيف الروايات المتعلقة بالطب داخل هذا الإطار فمثلا قال ابن القيم: «وليس طبه صلى الله عليه وسلم كطب الأطباء فإن طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعي إلهي صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكمال العقل. وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان».[32]

وأما شاه ولي الله الدهلوي فقد تبنى رأيا معتدلا نسبيا، فالسنة المروية عن النبي صلى اله علي وسلم تنقسم عنده إلى قسمين: أولاهما هي السنة المأمورة وهي داخلة في مجال تبليغ الرسالة، فلابد من تصنيف الأحاديث المتعلقة بالاعتقاد والعبادات تحت هذا القسم، أما ثانيهما فهي السنة التي ليست مأمورة وغير داخلة في مجال تبليغ الرسالة، وللإشارة إلى هذا النوع من السنة فقد قال صلى الله عليه وسلم" إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوه وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر" فالأحاديث المتعلقة بالطب داخلة في هذا النوع من السنة.[33]

❖ توضيح مدلولات الألفاظ

من ضوابط فهم السنة فهما صحيحا تحديد المقصود بمدلولات ألفاظها، يقول القرضاوي: «ومن المهم جدا لفهم السنة فهما صحيحا: التأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السنة»[34].ومن ثم فالأخذ بالكشف العلمي في تحديد مدلولات ألفاظ الأحاديث المتعلقة بالطب النبوي يزيدها بيانا ووضوحا خاصة وأنه لا يمكن التعويل على التفسير اللغوي في بيان مدلولها ومن بين الألفاظ التي اعتمد ابن القيم في شرحها المعارف الطبية "الطاعون" و"عرق النسا "وذات الجنب"...وغيرها.

❖ توسيع دلالة الحديث:

بما أن أحاديث الطب التي يدخلها التفسير العلمي يتوقف إدراكها على إدراك واقعها، فإن النصوص التي تعلقت بها يتوقف فهمها والوصول إلى أكثر المعنى فيها وتوسيع دلالتها على ما توفر للشارح من معارف علمية بها. ومن الأحاديث التي تمكن ابن القيم من توسيع دلالتها بحسب ما توفر لديه من زاد معرفي بعلم الطب حديث "لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله عز وجل يطعمهم ويسقيهم"[35].

❖ دفع ما يمكن أن يحصل من لبس في فهم الحديث

إن توظيف نتائج البحوث العلمية التي تبثت ثبوتا قطعيا في شرح النصوص الشرعية المتعلقة بحقائق الكون وأسراره التي يدخلها التفسير العلمي يدفع ما يمكن أن يحصل من لبس في فهمها ويثبت موافقة النقل الصحيح مع العقل السليم. ولحبنكة الميداني قول في هذا الصدد حيث يقول: «وما صار من الحقائق العلمية التي لا تقبل النقض مما تناولته النصوص القرآنية بالتصريح أو بالإشارة فعلى متدبر كلام الله أن يكون على علم به، حتى لا يؤول النص القرآني تأويلا تثبت الحقيقة العلمي فساده، ومخالفته للواقع، وهو بصنيعه هذا المستند إلى جهله بالحقيقة يعرض القرآن الكريم لطعن أعداء الإسلام وخصومه الكثيرين ، ويفتن أبناء المسلمين عن دينهم، إذ يجعل القرآن في نظرهم مشتملا على مفاهيم تثبت الحقائق العلمية خطأها، مع أن الخطأ لم يكن من النص القرآني ولا يمكن أن يكون منه بحال من الأحوال، وإنما كان من الذي حمله بجهله وعدم اطلاعه على تأويل خاطئ مع أن القرآن حق كله، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكل فهم للقرآن مخالف للواقع هو فهم خاطئ لا يحمل القرآن وزره، وإنما يحمل وزره صاحب الفهم الخاطئ والتأويل الفاسد.»[36].

وما يقال في القرآن يمكن قوله في الحديث الصحيح لأن مصدرهما هو الوحي المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومن الأحاديث التي استثمر فيها ابن القيم حقائق عصره المتعلقة بالطب لدفع ما حصل من إشكال في فهمها وادعاء معارضتها للواقع حديث علاج الحمى بالماء البارد الذي علق عليه ابن القيم كما تقدم بقوله: «وقد أشكل هذا الحديثُ على كثير من جهلة الأطباء، ورأوه منافياً لدواء الحُمَّى وعلاجِها، ونحن نُبيِّنُ بحَوْل الله وقوته وجهَه وفقهه».[37]

❖ بيان علل بعض الأمور التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم

إن شرح السنة في ضوء الحقائق العلمية يعين على تقديم تعليلات عميقة لنواهيه صلى الله عليه وسلم وأوامره المتضمنة في الأحاديث التي لها تعلق بالحقائق العلمية، ومن ذلك ما استثمره ابن القيم من معارف عصره بعلم الطب لتعليل نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخروج من الأرض التي بها الطاعون حيث قال: «وأما نهيه عن الخروج من بلده ففيه معنيان أحدهما: حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على أقضيته والرضى بها. والثاني: ما قاله أئمة الطب: أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية، ويقلل الغذاء، ويميل إلى التدبير المجفف من كل وجه إلا الرياضة والحمام فإنهما مما يجب أن يحذرا لأن البدن

لا يخلو غالبا من فضل رديء كامن فيه فتثيره الرياضة والحمام ويخلطانه بالكيموس الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان الأخلاط ولا يمكن الخروج من أرض الوباء والسفر منها إلا بحركة شديدة وهي مضرة جدا هذا كلام أفضل الأطباء المتأخرين فظهر المعنى الطبي من الحديث النبوي وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما».[38]

فتوظيف الحقائق العلمية في بيان علل النصوص الشرعية التي لها علاقة بتطور المعارف أمر مطلوب، لأن التعليل العلمي يفرض نفسه على العقول وتطمئن إليه النفوس ويصعب دحضه وتفنيد وفي ذلك يقول القرضاوي:« و مطلوب أيضا أنه إذا ذكر لحم الخنزير بين اللحوم المحرمة، وجب علينا- بعد الامتثال والطاعة لحكم التحريم- أن نلفت إلى أن التحريم هنا هو تحريم معلل، وإلى أن لحم الخنزير ينفرد من بين الأنواع الأخرى من اللحوم المذكورة بأنه حرام لذاته، أي لعلة مستقرة فيه أو غالبة اللصوق به، لا لعلة عارضة عليه كما هي الحال في أنواع اللحوم الأخرى المحرمة أي أنه ينبغي علينا أن نبحث هذه العلة بحثا علميا دقيقا، لا أن نردد ما تتناقله بعض التفاسير مما يسهل دحضه وتفنيده ».[39]

خلاصة واستنتاج:

نستنتج من خلال شرح ابن القيم للأحاديث المتعلقة بمجال الطب الواردة في كتابه زاد المعاد أنه لا يجعل هدفه الأول استنباط ما تضمنته الأحاديث الواردة في هذا الباب من أحكام فقهية، فحديثه عنها يأتي عرضا؛ فهو يجعل الحديث منطلقا للتوسع في بيان ما تضمنه من معاني طبية وفوائد صحية بعدما يكون قد كشف عن معاني الألفاظ المستغلقة فحل غامضها وشرح مستغلقها اعتمادا على معارفه الطبية، مما جعل شرحه بحق يعد موسوعة طبية ضمنها الكثير من معارف عصره الطبية، ومن منهجه أيضا الاستشهاد بأقوال من عرفت لهم اليد الطولى في مجال الطب كابن سينا والرازي وجالينوس وغيرهم. وهذا بخلاف بعض الشروح المتقدمة التي يمكن القول أنها شروح فقهية بالدرجة الأولى رغم أنها شروح لأحاديث الطب؛ فالخطابي مثلا في شرحه لكتاب الطب من سنن أبي داود نجد أن هدفه الأساس هو ذكر ما في الحديث من فقه؛ فهو بعدما يورد الحديث فإنه يعمل فكره ويجهد نفسه من أجل استنباط الأحكام الواردة في النص الحديثي ونفس الأمر بالنسبة لابن بطال بالرغم من أنه متأخر عن الخطابي، أما حديثهما عن الأمور الطبية المتضمنة في النص الحديثي فهو حديث سطحي في بعض الأحاديث ومنعدم في أغلبها ،وذلك راجع إلى ما أوتي كل من معارف في زمانه؛ ومن ثم فإن أبرز ما يمكن استخلاصه من مقارنة شرح ابن القيم على أحاديث الطب ببعض النماذج من الشروح المتقدمة عليه أنه قد حصل تطور في فهم النص الحديثي وتحديد مقصوده بناء على تطور المعارف ؛ فابن القيم بالإضافة إلى اشتراكه مع الخطابي وابن بطال في بيان بعض الأمور الفقهية فقد توسع في شرح النص الحديثي وأضاف مجموعة من المعاني الجديدة التي تكشف المعنى وتظهر المغزى وتبرز تماسك مبنى النص استنادا إلى ما توصل إليه الكشف العلمي الطبي في زمانه ، ومن جهة أخرى فقد تبين أن توظيف المعرفة الطبية في الشرح يؤثر في فهم النص الحديثي وتحديد المراد منه؛ ومن أمثلة ذلك اختلاف ابن القيم والخطابي بحسب ما أوتي كل منهما من فهم في زمانه في تحديد العلة من تحريمه صلى الله عليه وسلم التداوي بالخمر ؛ فالخطابي فسر الحكمة من ذلك بما يلحق شاربها من الإثم، أما ابن القيم فقال أن تحريم التداوي بها إنما هو لما فيها من الأضرار الصحية.

وليس هذا إلا دليلا على ثراء نصوص السنة واحتفالها بحقائق هي أوسع من إدراك جيل أو جيلين. فبما أن أسباب العلم لم تحصل البشرية عليها مرة واحدة ولا كاملة، وإنما شيئا فشيئا، وأنهم لا يزالون يرتقون في اكتشاف تلك الأسباب، فإن علمهم للأشياء من حولهم كذلك متصف بهذه الأوصاف كنتيجة منطقية لتوقفه على تلك الأسباب. ثم إنه من المسلمات أن العلوم التجريبية قد قطعت شوطا كبيرا في مسير تقدمها بعد عصور المحدثين المجتهدين، وتوصلت إلى معرفة حقائق أشياء كثيرة لم يكن البشر يعرفونها من قبل[40]. فقد يقف الإنسان على بعض الواقع وبعض الحقيقة لا كل الواقع وكل الحقيقة، بحسب ما أوتي من فهم في كل زمان؛ ومن ذلك ما حصل في فهم حديث الذباب الذي روي في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء "[41] فقد بادر بعض الناس إلى إنكاره ورده لما قام عندهم أن الذباب ناقل للأمراض فكيف يأمر الرسول بغمس الذباب والحال كذلك. ثم لم تلبث مدة حتى اكتشفوا أن الذباب ينقل المرض بأحد جناحيه وأن الجناح الآخر يقوم بجدب الأوساخ المسببة للمرض إليه؛ فثبت أن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وهذا ابن القيم رحمه الله يقرر دلالة الحديث بناء على معارف عصره فيقول: "واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فإذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها".[42] ولم يفصل رحمه الله في بيان طبيعة المادة النافعة الموجودة في الجناح الذي فيه الشفاء، وبعد تطور البحوث المخبرية بدأت التجارب منذ بداية القرن العشرين في مجال المضادات الحيوية باستخدام الحشرات، ولكن من أغربها ما قامت به الدكتورة "جوان كلارك" في أستراليا، وذلك عندما خرجت بتجربة وجدت فيها أن الذباب يحوي على سطح جسمه الخارجي مضادات حيوية تعالج

العديد من الأمراض، أي أن الذباب فيه شفاء، لقد استغرب كل من رأى هذا البحث، ولكن التجارب استمرت، حيث قام العلماء بالعديد من الأبحاث في هذا المجال ووجدوا أن الذباب الذي يحمل الكثير من الأمراض يحمل أيضاً الكثير من المضادات الحيوية التي تشفي من هذه الأمراض، ولذلك فإن الذبابة لا تُصاب بالأمراض التي تحملها، وهذا أمر منطقي لأن الذبابة تحمل الكثير من البكتريا الضارة على جسدها الخارجي ولذلك ولكي تستمر في حياتها ينبغي أن تحمل أيضاً مواد مضادة للبكتريا، وهذه المواد زودها الله بها ليقيها من الفيروسات والأمراض. واليوم يحاول أطباء من روسيا تطوير علاج جديد بالذباب، حيث لاحظوا أن الذباب يحوي مواد كثيرة يمكنها المساعدة على الشفاء أكثر من الأدوية التقليدية، ويقولون إن هذا العلاج الجديد سيشكل ثورة في عالم الطب. يقول العلماء إن الذباب يحمل أنواعاً كثيرة من البكتريا والفيروسات والجراثيم الممرضة، ولكنه بنفس الوقت يحمل على سطح جسده مواد مضادة لهذه الجراثيم، وإن أفضل طريقة لاستخلاص المواد الحيوية المضادة من الذبابة تكون بغمسها في السائل، ويؤكد علماء الحشرات في آخر أبحاثهم أن هناك تشابه كبير بين قلب الذبابة وقلب الإنسان! وهناك نفس الأعراض المتعلقة بأمراض القلب الناتجة عن الشيخوخة، ولذلك يسعون جاهدين للاستفادة من الذباب في صنع علاج لأمراض القلب، أي أن الذباب فيه شفاء للقلب أيضاً. فهذا هو البروفسور Juan Alvarez Bravo من جامعة طوكيو، يقول: إن آخر شيء يتقبله الإنسان أن يرى الذباب في المشفى! ولكننا قريباً سوف نشهد علاجاً فعالاً لكثير من الأمراض مستخرج من الذباب. أيضاً هنالك بعض الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية يحاولون إيجاد طرق استشفائية جديدة باستخدام الذباب ويؤكدون أن العلاج بالذباب هو أمر مقبول علمياً في المستقبل القريب.[43]

يظهر من خلال ما تم عرضه من تطور في الفهم بناء على تطور المعارف أن في الأخذ بالكشف العلمي في تفسير النص الحديثي توسيع لدلالات النص بسند مقبول، ومد لحبل الصلة بين علوم الكون الفسيح وحقائق الشرع الحنيف، وسماح لكل جيل بأن يتفاعل معه ويتعاطى معانيه ودلالاته بما يتاح له من قوة في أسباب العلم وكفاية في وسائل الكشف والتقدم؛ ذلك أن المخزون الكوني للقرآن والسنة هائل عظيم، ولا يقتصر علم الكون ومعرفة حقائقه على ما كان للعرب عهد به من معارف وعلوم حول الكون وما خلق الله فيه، لأن الكون وحقائقه أوسع من إدراك جيل أو أجيال أو أمة واحدة من الأمم، فقد حوى القرآن الكريم والسنة النبوية من المعارف والحقائق العلمية ما أعجز العلماء وحير العقلاء، وخطاب يتسم بهذه المكانة العالية والشأن العظيم لا يمكن انكشاف دقائقه الكونية في أطوار الأمة الأولى، لقصر باعهم عن الوصول إليها.[44]

وإذا كان قد تبين لنا أن فهم النصوص الحديثية اللصيقة بالجوانب التي تتطور فيها المعارف قد اختلف باختلاف الأزمان والأطوار بناء على المقدرة المعرفية التي يحضى بها كل جيل، فإنه اليوم وبفضل ما أتيح لنا من مقدرة علمية وما عرفته العلوم التجريبية من تطور كبير نستطيع أن نرجح بين تلك الأفهام المختلفة التي وصلتنا؛ ومثال ذلك ما يتيحه لنا التقدم العلمي اليوم من مقدرة على الترجيح بين قول الخطابي وابن القيم في بيان الحكمة من منعه صلى الله عليه وسلم من التداوي بالخمر ؛ فالخطابي كما سبق ذكر ذلك فسر الحكمة من تحريم التداوي بالخمر بما يلحق شاربها من الإثم، أما من جهة الطب فهي – حسب ما انتهى إليه من علم- دواء في بعض الأسقام وفيها مصحة للبدن. وابن القيم فسر العلة من المنع من التداوي بها، بما يلحق شاربها من أضرار صحية، وذلك أن الله ما جعل لنا فيها شفاء قط كما عبر بقوله. واليوم نجد أن الأبحاث والدراسات المتلاحقة حول أضرار الخمر أثبتت توافقها مع رأي ابن القيم ومخالفتها لرأي الخطابي؛ فقد أبطلت الاعتقاد السائد بأن الخمر تنفع من بعض الأمراض، بل أكثر من ذلك فقد أثبتت أن تناولها ولو مرة واحدة له انعكاسات صحية خطيرة قد تؤدي أحيانا إلى موت الفجأة.

وقد ادعى بعض الأطباء بأن الخمر فاتحة للشهية لذا يستعملها غير المسلمين على موائدهم، لكن العلم الحديث بين أن شرب الكحول يزيد من إفراز العصارة المعدية فإذا بلغ تركيز الكحول ولو نسبة 14% فإن تهتكاً وتقريحاً يصيب الغشاء المخاطي

المبطن لجدار المعدة مما يؤدي في النهاية إلى التهاب حاد في جدار المعدة ونزيف الجهة العلوية من القناة الهضمية، كما أن الكحول يؤثر على حركة الأمعاء مما يؤدي إلى الإصابة باضطرابات شديدة في الهضم.

ومن الادعاءات التي استمرت عند الأطباء إلى أوائل القرن العشرين أنَّ الخمرَ تُكْسِبُ شاربها طاقة حرارية تمكنه من مقاومة البرد. لكن علم الطب أثبت أن عملية التدفئة للجسم تكون بحفظ حرارته الداخلية التي يحتاجها لاستمرار الوظائف الحيوية. أما الكحول فإنه يتسبب في شعور مؤقت بالدفء سرعان ما يزول.

ومن الادعاءات أن الخمرة لها فوائد طبية وخصوصاً لمرضى القلب لما ثبت عنها من توسيع الأوعية الدموية .لكن علم الطب أثبت أن الكحول يوسع الأوعية الدموية الموجودة تحت سطح الجلد إلا أنه يفعل العكس مع الأوعية الدموية المغذية لعضلة القلب والتي تعرف بالشرايين التاجية ، حيث يتسبب الكحول في تصلبها وذلك بسبب ما يحدثه من زيادة نسبة دهنيات الدم مثل الكوليسترول والجليسرين الثلاثي، والتي تترسب بدورها على جدران الأوعية فتسبب تصلبها وتضييقها مما يؤدي في النهاية إلى الإصابة بفقر التروية القلبية وخصوصاً الذبحة الصدرية.

كما أن تعاطي الكحول ولو مرة واحدة يؤدي إلى انسحاب عنصري البوتاسيوم والفوسفات من خلايا عضلة القلب مما يزيد من تركيز الصوديوم داخل هذه الخلايا الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في نظم القلب قد يكون بعضها مميتاً كما أنها تعتبر من أهم أسباب موت الفجأة."[45]

ومن أبرز الأحاديث أيضا التي اختلفت حولها التأويلات والأفهام وقد حسم في بيان دلالتها التطور العلمي المعاصر ما ثبت في الصحيحين: من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" عليكم بهذه الحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام والسام الموت"[46].

لقد اختلف الشراح في هذا الحديث هل هو على عمومه أم أنه من العام الذي يراد به الخاص:

قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري:

"قال الخطابي قوله من كل داء هو من العام الذي يراد به الخاص لأنه ليس في طبع شيء من النبات ما يجمع جميع الأمور التي تقابل الطبائع في معالجة الأدواء بمقابلها وإنما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة. وقال أبو بكر بن العربي العسل عند الأطباء أقرب إلى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ومع ذلك فإن من الأمراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به فإن كان المراد بقوله في العسل فيه شفاء للناس الأكثر الأغلب فحمل الحبة السوداء على ذلك أولى"[47].

وقال ابن بطال: "هذا الحديث يدل عمومه على الانتفاع بالحبة السوداء في كل داء غير داء الموت"[48].

وقال ابن القيم: "وقوله " شفاء من كل داء " مثل قوله تعالى: {تدمر كل شيء بأمر ربها} [الأحقاف 25] أي كل شيء يقبل التدمير ونظائره وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة وتدخل في الأمراض الحارة اليابسة بالعرض"[49].

وقيل: "عليكم بهذه الحبة السوداء أي الزموا أكلها (فإن فيها شفاء من كل داء) يحدث من الرطوبة"[50].

يتبين من خلا ل عرض هذه الأقوال المختلفة في تحديد مقصود الحديث، أن هناك من حمل هذا الحديث على عمومه، لكن الأغلبية ذهبت إلى أنه من العام المراد به الخاص، لأنه –حسب ما أتيح لهم من مقدرة علمية– يمتنع أن يجتمع في نبات معين علاج

جميع الأمراض. لكن البحوث العلمية المعاصرة أثبتت أن الحديث على عمومه ولا يحتاج إلى التخصيص؛ يقول حنفي محمود مدبولي:" تجارب العلماء أثبتت أن الحبة السوداء منشطة لجهاز المناعة بشقيه الخلوية والمناعة الممتدة وأن الحبة السوداء يمكن أن تستخدم في علاج اعتلال الأجهزة الأخرى للجسم فهي تستخدم في علاج الربو الشعبي وخفض ضغط الدم المرتفع ولمنع المفص المعوي والانتفاخ وسوء الهضم ومنع اعتلال الكبد وتعمل على تدفق الصفراء والعصارة البنكرياسية، خفض نسبة السكر في الدم ، إدرار البول، تحسين الصحة العامة، تمنع التهاب المفاصل والروماتيزم، تمنع نمو البكتريا والفيروسات و الفطريات والطفيليات، وتمنع نمو الخلايا السرطانية وهي مضادة للأكسدة، من هنا يمكن القول بأن الحديث على عمومه ولا يحتاج إلى التخصيص لأنه يثبت بالحس والمشاهدة والبحث العلمي التجريبي أن الحبة السوداء تؤثر بالإيجاب والنفع على معظم أجهزة الجسم وليس جهاز المناعة وحده، وأن معنى شفاء من كل داء، أي شفاء من كل ما يطلق عليه داء سواء كان بمؤثر خارجي عن الجسم أو من داخل الجسم نفسه، وسواء كان حارا أو باردا، (...)، فالنتائج تؤكد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام، لأن الشفاء غالبا يعتمد على مدى فاعلية جهاز المناعة؛ فإن كان نشيطا تم التغلب على المرض، وإن كان ضعيفا تم القضاء على الجسم."[51]

ويقول عبد الدائم الكيحل: "تناول هذه الحبة السوداء يؤدي إلى تقوية الجهاز المناعي للجسم، وبالتالي تزداد مقاومة الجسم ضد جميع أشكال المرض."[52]

هذا الأمر يبرز لنا أهمية وضرورة متابعة ما يستجد من الأبحاث والدراسات الموصلة إلى فهم النص الفهم الصحيح الذي يتوافق مع مراد الشارع. فقد تكون الحقيقة العلمية التي يشير إليها النص الحديثي ممتدة الظلال إلى حقائق أخرى غائبة عن ثقافة العصر، إلا أن التقدم العلمي كفيل بإماطة اللثام عنها ليكشف لنا جوانب أخرى لم نكن قد أحطنا بها خبرا. وهذا يعني أن فائدة الكشف العلمي قد تكمن في ترجيحه فهما على فهم، أو تفسيرا على آخر، أو دلالة على أخرى من الأفهام والتفاسير والدلالات التي يمكن أخذها واشتقاقها من الحديث النبوي الشريف.[53] ومن جهة أخرى فإن في الأخذ بالكشف العلمي في فهم النص الحديثي إظهار لأوجه التكامل بين الحقائق العلمية الثابتة بالطرق القطعية والنقل الصحيح، وأنه لا يمكن أن يحصل تناقض بينهما؛ يقول حبنكة الميداني: "العلم الحق الذي يتوصل الناس إليه بوسائلهم الإنسانية، لابد أن يطابق الخبر الصدق الذي جاء به الوحي من عند الله، إذا تواردا على موضوع واحد وفكرة واحدة. فأدوات اكتساب المعرفة من خلق الله، والكون من خلق الله، وآيات التكليف بالنظر في الكون لاكتساب العلم من وحي الله، وآيات اعتبار ما تتوصل إليه وسائل المعرفة الإنسانية علما من وحي الله، والآيات المتضمنة بيانات عن بعض ما في الكون من وحي الله، وما هو من عند الله أو بأمر الله لا يمكن أن يناقض بعضه بعضا إذا كانت الطرق فيه متواردة على موضوع واحد"[54].

لكن لا ينبغي أن يحملنا القول بموافقة حقائق الشرع لعلوم الكون على الادعاء على النص وتحميله فوق ما يطيق من الدلالات. وقد حدث هذا للقرآن الكريم؛ بحيث ادعت عليه طائفة من الناس من الدلالات فوق ما يطيق نصه، فحملوه علوم الأولين والآخرين، واستخرجوا منه – طوعا أو كرها– علوم البر والبحر وما حدث للقرآن يمكن أن يحدث للسنة.[55] وممن بالغ في إضافة كل العلوم إلى القرآن الكريم الإمام الغزالي فهو يقول:" قال بعض العلماء لكل آية ستون ألف فهم وما بقي من فهمها أكثر وقال آخرون القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم إذ كل كلمة علم ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف إذ لكل كلمة ظاهر وباطن وحد ومطلع (...) وبالجملة فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله عز و جل وصفاته وفي القرآن شرح ذاته وأفعاله وصفاته وهذه العلوم لا نهاية لها وفي القرآن إشارة إلى مجامعها والمقامات في التعمق في تفصيله راجع إلى فهم القرآن ومجرد ظاهره التفسير لا يشير إلى ذلك بل كل ما أشكل فيه على النظار واختلف فيه الخلائق في النظريات والمعقولات ففي القرآن إليه رموز ودلالات عليه يختص أهل الفهم بدركها."[56] ولعل الحيطة مما يمكن أن يخلقه الادعاء على النص و فتحه على العلوم المختلفة من انحراف في الفهم هو

الذي دعا الإمام الشاطبي إلى حصر العلوم التي يستعان بها في فهم نصوص الشريعة فيما كان للعرب عهد به من المعارف والعلوم؛ بحيث يقول: "إنما يصح في مسلك الأفهام والفهم ما يكون عاما لجميع العرب، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني، فإن الناس في الفهم وتأتي التكليف فيه ليسوا على وزان واحد ولا متقارب، إلا أنهم يتقاربون في الأمور الجمهورية وما والاها، وعلى ذلك جرت مصالحهم في الدنيا، ولم يكونوا بحيث يتعمقون في كلامهم ولا في أعمالهم، إلا بمقدار ما لا يخل بمقاصدهم، اللهم إلا أن يقصدوا أمرا خاصا لأناس خاصة، فذاك كالكنايات الغامضة، والرموز البعيدة، التي تخفى عن الجمهور، ولا تخفى عمن قصد بها، وإلا كان خارجا عن حكم معهودها. فكذلك يلزم أن ينزل فهم الكتاب والسنة، بحيث تكون معانيه مشتركة لجميع العرب"[57].

وممن رد على الإمام الشاطبي الإمام ابن عاشور الذي بين أن معاني النص المتعلقة بالحقائق العلمية يجوز أن يتطور فهمها تبعا لتطور المعارف، شريطة ألا يكون هناك تكلف أو خروج عن المعنى الأصلي للنص؛ يقول:" ...لا تبنى معانيه على فهم طائفة واحدة ولكن معانيه تطابق الحقائق، وكل ما كان من الحقيقة في علم من العلوم ... فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر وبمقدار ما ستبلغ إليه. وذلك يختلف باختلاف المقامات ويبنى على توفر الفهم، وشرطه أن لا يخرج عما يصلح له اللفظ العربي، ولا يبعد عن الظاهر إلا بدليل، ولا يكون تكلفا بينا ولا خروجا عن المعنى الأصلي."[58]

وبالتالي فقد تبين أن للتفسير العلمي ناقدون ومؤيدون. فقد فتحت محاولات التوفيق بين إشارات القرآن والسنة والحقائق العلمية بابا من البحث والاجتهاد لم يكن مشرعا من قبل. فمن قدح في هذه الطريقة احتج بأن الكشوف العلمية تتغير من جيل إلى جيل، وأن العلم ينقض اليوم ما كان قد أبرمه بالأمس، ومن الفساد البين أن تربط متغيرا بثابت لا يتغير، ومن الخطأ المشين أن تربط نصوص الشريعة بمفاهيم تختلف فيها الأنظار وتتبدل فيها الرؤى. وهذا التيار معذور لإشفاقه وحذره من أن يضطرب الفهم ويختلط التصور وينفتح الباب مشرعا أمام التسيب الدلالي، والتمزق البياني، فربط التفسير بتلك النظريات غير الثابتة يضر إضرارا بليغا ويخلق فتنة شرسة، بما يمكن أن يتسبب التوسع فيه من خرق للدلالة، وتمزيق للمعنى، واضطراب في أفق توجيه الخطاب. والجانحون لهذه الطريقة في التفسير والبيان رأوا أن من الخطأ الجسيم إنكار الإشارات العلمية التي وردت بها نصوص القرآن والسنة، وقصر الطاقات البيانية للنصوص على ما عهد الأولون من أنساق و أفهام ، وتصورات وأحكام، عن هذا الكون الفسيح ونظامه البديع وقانونه المضطرد، فهذه الطريقة ليست إلا استجابة لنداء الاجتهاد والتدبر والتفكر، وانسياقا وراء كشف الحقائق الشرعية التي أراد الله تعالى لها أن تكون آيات مطلقة فوق علائق الزمان والمكان، تمنح كل جيل من العلم والهدى ما يثبت إعجازها، ويجلى صفاء مصدرها، ويبدي هيمنتها على مر الدهر.[59] لدى ينبغي اتخاذ موقف معتدل من هذه القضية، وذلك باشتراط شروط علمية دقيقة للتفسير العلمي للنص النبوي، تسمح بالاستفادة من الطاقات الدلالية التي يتيحها تطور العلوم التجريبية، وفي نفس الوقت تضمن حسن الفهم للنص الحديثي، وتمنع التسيب الدلالي وتحميل النص ما لا يطيق، وهذه الشروط هي التي سنتحدث عنها في المبحث الموالي بحول الله.

المبحث الثالث: ضوابط التفسير العلمي للنص الحديثي:

تبين من خلا ما سبق أن للتفسير العلمي فوائد جمة؛ فهو معين على فهم الأحاديث وتحديد مقصودها، وموسع للمعاني، ومظهر لوجوه التكامل بين حقائق الشرع الحنيف وعلوم الكون الفسيح، لكن ينبغي الحيطة والحذر مما يمكن أن يخلقه توسيع دلالات النصوص وفتحها على النظريات العلمية التي تتراوح بين الثبات والتغير من تمزيق لنسيج المعاني وتسيب للدلالات والخروج بها عن هدفها الأصيل الذي سيقت لأجله، ولذلك لابد للتفسير العلمي للنص الحديثي من التزام الضوابط الآتية:

أولا: إذا تبتت حقيقة علمية تبوتا قطعيا وقد تعرض لها النص النبوي ببيان ما وجب فهم النص الحديثي أو النصوص النبوية بمقتضاها.[60] لأن من شأن هذا الأمر أن يجعل شارح النص الحديثي أكثر وعيا وأوسع نظرا، وأجود فهما، ولأن السنة حواء جامع لمعارف أوسع من أن يقتصر فهمها على إدراك جيل معين.

ثانيا: ينبغي التعويل على الحقائق لا الفرضيات: لقد أكد القرضاوي على وجوب استخدام من نتائج العلوم ما استقر عند أهله وغدا حقيقة علمية، يرجع إليها، ويعول عليها، ولا نعول على الفرضيات والنظريات التي لم تثبت دعائمها حتى لا نعرض فهم النصوص للتقلب مع هذه النظريات.[61]

فمن الأفضل إبقاء النص على احتمالاته التي يصلح لأن يدل عليها والتوقف في المسائل العلمية حتى يقول العلم الإنساني في الموضوع كلمته الأخيرة، وذلك لكي لا نجعل النص الحديثي عرضة لتجدد التأويل كلما جد في العلم جديد، و من شأن هذا الأمر أن يورث تشويشا واهتزازا في مشاعر المتلقين عند اهتزاز تلك النظرية وظهور بطلانها وضعفها، لكن حبنكة الميداني قال بإمكانية الاعتماد على النظريات ذات الرجحان الظني و لو لم تبلغ مرتبة اليقين واشترط لذلك شروطا، يقول: " إذا قدم علماء البحث العلمي بأدواتهم ووسائلهم الإنسانية، نظرية من النظريات ذات رجحان ظني وذات نفع في مجال التطبيقات العلمية، ولم يقل العلماء حولها الكلمة الأخيرة القطعية بالأدلة والبراهين القطعية وقد تعرض لها القرآن ببيان ما فالمنهج كما يلي:

إذا كان النص القرآني يحتمل التفسير ضمن ضوابط فهم النصوص العربية بما يتفق مع هذه النظرية، فلا مانع من جعل تفسيره بما يتفق معها أحد الاحتمالات التي يمكن أن يفهم النص بمقتضاها، ولكن دون جزم ولا قطع وتظل الاحتمالات الأخرى التي يحتملها النص مفتوحة ومطروحة حتى يأتي اليقين العلمي الذي تقرره أدوات ووسائل البحث العلمي الإنسانية".[62]

ثالثا: لا ينبغي التعسف في حمل النص الحديثي على معنى النظريات العلمية: إذا كان النص لا يمكن حمله بمقتضى قواعد فهم النصوص العربية على معنى يناسب النظرية أو الفرضية، فليس من حق متدبر كلام رسول الله صلى الله علية وسلم التعسف في التأويل ولي أعناق النصوص بتأويلات لا تحتملها لكي تتفق مع تلك النظرية أو الفرضية.

وفي ذلك يقول القرضاوي في سياق حديثه عن شروط استخدام العلوم التجريبية في التفسير: "وثاني هذه الشروط: ألا نتمحل ولا نتعسف ولا نتكلف في حمل النص على المعنى الذي نريد استنباطه، وإنما نأخذ من المعاني ما ساعدت عليه اللغة، واحتملته العبارة".[63]

رابعا: لا يجوز بحال من الأحوال جعل النصوص الحديثية ألعوبة بأيدي ناصري النظريات أو الفرضيات التي يقول بها البحث العلمي الإنساني[64]: لأن ذلك يوقع في مزالق خطرة تأذن بفهم النص على غير وجهه وتجعله منحرفا عن المسار التشريعي والهدائي الذي سيق لأجله.

خامسا: عدم الخوض في التفسير العلمي للحديث دون التأهل العلمي لذلك: لا ينبغي أن يخوض في التفسير العلمي للنص الحديثي إلا من كان أهلا لذلك؛ فاشتراط الكفاءة العلمية للخوض في تفسير النص الحديثي أمر معمول به عند أهل السنة؛ يقول الأصبهاني: "ومن مذهب أهل السنة أن كل ما سمعه المرء من الآثار مما لم يبلغه عقله أن عليه التسليم والتصديق، والتفويض، والرضا، ولا يتصرف في شيء منها برأيه وهواه ومن فسر من ذلك شيئا برأيه وهواه فقد أخطأ وأضل"[65].

سادسا: لابد أن يراعى في التفسير العلمي الضوابط المعتبرة عند أهل الحديث في الشرح: لحسن توظيف الكشف العلمي في شرح النص الحديثي لابد من التزام الضوابط التي سطرها أهل الحديث، والتي تأذن بفهم النص على حقيقته وتمنع من سوء التأويل والتفسير وتحافظ على وشائج القربى بين الأفهام والتفاسير مهما باعدت بينها الأزمان والبيئات؛ ومن تلك الضوابط ما كتبه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه "كيف نتعامل مع السنة النبوية؟"؛ ذكر فيه ثمانية ضوابط من شأنها أن تعين المسلم على فهم السنة النبوية فهما صحيحا وهي كالآتي:

1. فهم السنة في ضوء القرآن الكريم
2. جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.
3. الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث.
4. فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها.
5. التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث.
6. التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث.
7. التفريق بين الغيب والشهادة.
8. التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث.[66]

فهناك أركان ودعائم لابد أن يستقر عليها التجديد إذا شئنا أن نجدد ونواكب بالنصوص النبوية مستجدات العصر؛ فهذه العلوم الحديثة ينبغي أن نكيفها وفقا لأصولنا التي تأذن بالفهم السليم للنص الحديثي؛ فلا ينبغي أن نجعل النص الحديثي منغلقا على ذاته يعاني عقما دلاليا خاصة بعد التطور الذي عرفته العلوم المخبرية ومرونة النصوص التي تحمل على الأخذ بالمستجدات. وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن نجعل النص الحديثي مفكك العرى ممزقا من التوسيع بسبب التحرر من كل الضوابط.

سابعا: تجنب اتهام الشراح المتقدمين بالجهل: لا ينبغي أن يحملنا الإعجاب بما قدمه تطور العلوم المخبرية من خدمة لفهم النص الحديثي على إلغاء كل الشروح المتقدمة واتهام أصاحبها بالجهل، فهم قد أدوا واجب عصرهم وفهموا النص وفقا لما انتهى إليه السقف المعرفي في زمانهم؛ وفي ذلك يقول القرضاوي في سياق حديثه عن الشروط التي يجب أن تراعى حين تستخدم العلوم التجريبية في التفسير وخدمة القرآن- وما يقال عن القرآن يمكن قوله أيضا على السنة-:" ألا يحمل هذا الرأي أو التفسير العلمي اتهاما للأمة كلها طوال تاريخها كله وفيها خير القرون: من الصحابة والتابعين والأتباع والأئمة الكبار في كل فن بأنها لم تفهم القرآن، إلى أن جاء هذا العالم في زماننا، فعلمها ما كانت تجهل من كتاب ربها، فمقتضى هذا أن الله أنزل على الناس كتابا لم يفهموه ولم يعرفوا مراد منزله منه مع أن الله تعالى وصفه بأنه "كتاب مبين" وأنه "نور"، وأنه "هدى للناس".

ولهذا ينبغي أن نقبل من هذا اللون من التفسير: ما كان إضافة إلى القديم وليس إلغاء كليا له، فلا مانع من إضافة فهم جديد للآية أو جزء الآية، فالقرآن لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد كنوز أسراره والله تعالى يفتح على عباده في فهمه ما يشاء لمن شاء"[67].في مقابل هذا الرأي نجد حبنكة الميداني يستحسن إلغاء التفاسير المخالفة بعد الوصول إلى اليقين العلمي؛ يقول: (... وبعد

هذا فمن الخير أن تشطب الاحتمالات المخالفة التي أوردها المفسرون، هذا بشرط الوصول إلى الحقيقة النهائية علميا. أما ادعاء الوصول إلى الحقيقة النهائية دون برهان قطعي فإنه لا يلغي الاحتمالات المخالفة بل يظل الفهم النهائي للنص غير مجزوم به".[68]

ثامنا: من الأفضل أن يكون التفسير العلمي لنصوص السنة تفسيرا جماعيا: من الأفضل أن يكون الاجتهاد في شرح النص الحديثي وفقا للمستجدات العلمية اجتهادا جماعيا من قبل هيئة أو منظمة علمية تضلع للنظر في هذه المستجدات وتستجمع لها البحوث من المختصين على المستويين العلمي والشرعي، حتى تعرف ملابسات المسائل وصورها وأشكالها، وما قد يعتريها من استثناءات أو الإشكالات، فتأتي المسائل حقها من النظر الشرعي والعلمي.[69]

تاسعا: من الأفضل أن تكون إشارة النص النبوي هي مفتاح البحث والدرس في العلم التجريبي لا العكس: من الأفضل أن يبادر المسلم دائما إلى عرض ما في الدين؛ ويشير إلى ما في الأحاديث من أسرار يلفت النظر إلى البحث فيها من أجل فهم النص الحديثي على وفقها، مع الاستعانة ببعض الباحثين في المجالات التطبيقية، ليركز بحثه على هذه الجوانب التي ظهر له أن السنة تشير إليها وتحتاج إلى بحث ودراسة. بدلا من أن ينتظر الغرب حتى يجود علية باكتشافاته العلمية ومن تم ينظر في النصوص ويعيد شرحها على وفق ما توصل إليه الغرب.

عاشرا: اعتبار حقائق العلوم التجريبية القاطعة حقائق شرعية: يتعين اعتبار الحقائق العلمية القاطعة من جملة الأدلة الشرعية حتى لا نقع في إشكالية الاعتقاد بأن الحقائق القطعية تتعارض، وأن ما يقرره الشرع قد يخالف ما يقطع به الحس أو العقل، وذلك لا يكون إلا باعتبار الحقيقة العلمية حقيقة شرعية، ومن تم يتعامل معها وفق ما يتعامل مع الأدلة الشرعية، بحيث يتم تقديم المقطوع منها على المظنون عند التعارض[70].

والمحدثون أنفسهم يعتبرون المعلومات المقدمة من قبل العلوم التجريبية معيارا من معايير تمييز الحديث الموضوع من الحديث الصحيح، حيث يعرضون الحديث حين حكمهم عليه بالقبول أو الرد على هذه المعلومات معبرين عنها بالحس والمشاهدة؛ قال ابن حجر عادا مخالفة الحديث للحس والتجارب من علامات الوضع:" ومما يدخل في قرينة حال المروي ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة"[71].

ومن أمثلة تطبيقات العلماء لهذه القاعدة ما ذكره ابن الجوزي من أن اشتمال حديث ما على معلومات مخالفة للطب، يعتبر من المعايير الدالة على عدم صحة نسبة ذلك الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكونه موضوعا ومثاله ما روي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الجبن داء والجوز داء فإذا اجتمعا كانا شفاء "[72].فقد قال ابن الجوزي حاكما على هذا الحديث بالوضع ومبينا هذا المعيار: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كافأ الله من يضع مثل هذا ليضع من الشريعة فينسب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ضد الحكمة، ونبينا صلى الله عليه وسلم كان أحكم الحكماء وليس في شريعته شيء ينافي الحكمة ولا يخرج عن الطب، فإن رأيت شيئا لا يوافق عليه الأطباء اليوم فهو طب العرب وعادتهم، وما يوافق أمزجتهم. فأما هذا الحديث فليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من تخليط الرواة"[73].

وبالتالي فإذا كان من غير الممكن إحداث اجتهاد في السند فإن المتن يمكن أن يدخله الاجتهاد من حيث فهم الأحاديث وتحديد مقصودها، وتوظيف الكشف العلمي المنضبط في الشرح هو أيضا جزء من نقد المتن.

حادي عشر: الكلام عن التفسير العلمي للحديث النبوي فرع عن ثبوته: ومعنى هذا أن التفسير العلمي للسنة النبوية يتوقف على النظر في ثبوت الأحاديث؛ فإن كانت ثابتة نظر فيما تتضمنه من حقائق علمية وفسر الحديث على وفقها، وعلى هذا

الضابط يستبعد من هذا الموضوع الأحاديث الضعيفة بأنواعها، والأحاديث الموضوعة. فإن قيل الأحاديث الضعيفة التي وافقت الحقائق التي كشف عنها التطور العلمي، ألا تثبت بذلك؟

نجد الجواب عن هذا السؤال في قول محمد بن عمر بن سالم بازمول: "تصحيح معنى الحديث بموافقته للواقع العلمي شيء غير ثبوت نسبة الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن هنا أمرين:

الأول: ثبوت نسبة الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والثاني: صحة معنى الحديث، لموافقته الواقع العلمي. ويلزم من حصول الأول حصول الثاني، ولا يلزم من حصول الثاني حصول الأول، فليس كل ما يصح معناه صار حديثا ثابتا عند المحدثين".[74]

ويتفرع عن هذا الضابط التساؤل عن الحل عند تعارض الأحاديث النبوية مع نتائج العلوم التجريبية، وقد قام بدراسة هذا الموضوع دراسة مفصلة الباحث محيي الدين شيرينوف في كتابه نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية؛ والمنهج الذي سلكه الباحث لحل التعارض الناشئ بين معلومات الحديث النبوي وبين نتائج العلوم التجريبية هو التأكد من وجود التعارض أولا، فمحاولة التوفيق بين المتعارضين، ثم ترجيح الأقوى على الأضعف إن لم يكن التوفيق. فإذا تحقق وجود التعارض بين معلومات المصدرين، فالخطوة التالية أن يقارن بين مستويات المعلومات المتعارضة، ويعاد النظر في شرح معنى الحديث للتأكد من عدم إمكان تقديم تفسير له بما يتناسب مع معطيات العلوم التجريبية، لا سيما إذا كان جانب معلومات العلوم التجريبية أرجح من حيث القطعية. فإذا لم يمكن ذلك، فإن الخطوة التالية هي خطوة الترجيح؛ ترجيح الأقوى على الأضعف. وأما الحالات المختلفة التي تتصور عند تعارض المصدرين فقد ذكر ست حالات، لكل منها حلها الخاص نظرا لمستوى المعلومة التي يفيدها كل من أفراد الطرفين.[75]

خاتمة

إذا كان من غير الممكن إحداث اجتهاد في سند الأحاديث النبوية اللصيقة بالعلوم التجريبية، فإن متنها يمكن أن يدخله الاجتهاد من حيث فهم تلك الأحاديث وتحديد مقصودها، وترجيح فهم على فهم، أو تفسير على آخر، أو دلالة على أخرى، من الأفهام والتفاسير والدلالات المختلفة التي وصلتنا، اعتمادا على ما أتيح لنا اليوم من مقدرة علمية، وما عرفته العلوم التجريبية من تقدم وتطور، وذلك وفق الضوابط الشرعية الكلية.

لكن ينبغي التريث و عدم الاندفاع بالأخذ بالنظريات العلمية التي لم تستقر بعد، في تفسير النص الحديثي، و ضرورة التحقق من صحتها و مدى مطابقتها للواقع، أما في حال ثبوت صحتها بما لا يندفع رده، حيث تصبح من المسلمات التي لا يتطرق إليها أدنى شك، فالمجال رحب للأخذ بها والاستفادة منها بما يتلاءم ومقاصد التشريع وخصائص الخطاب الشرعي الذي جاء بلسان عربي، مع مراعاة الضوابط المعتبرة عند أهل الحديث في الشرح، و اعتبار الحقائق العلمية القطعية من جملة الأدلة الشرعية يتم تقديم المقطوع منها على المظنون عند التعارض، و تجنب الخوض في التفسير العلمي للنص الحديثي دون التأهل العلمي لذلك. ولذلك يستحسن أن يكون الاجتهاد في شرح النص الحديثي وفقا للمستجدات العلمية اجتهادا جماعيا من قبل هيئة أو منظمة علمية تضطلع لهذا الأمر، حتى تؤتى المسائل حقها من النظر العلمي والشرعي.

الهوامش:

1 السنة النبوي وتفسير الحقائق العلمية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، (دراسة تم تمويلها من قبل إدارة مركز البحوث بالجامعة الإسلامية ماليزيا (IIUM)، ص 1.

2 الإعجاز العلمي في السنة النبوية، صالح بن أحمد رضا، مج.1، ص11، مكتبة العبيكات الرياض، الطبعة الأولى ،1421هـ/2001م.

3 صحيح البخاري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رح 3286، ج3، ص 1281. وورد في صحيح مسلم في كتاب السلام، باب الطاعون، رح 5903، ج7، ص 26.

4زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ج4ص 34. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة والعشرون 1415هـ/1994م.

5 صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب الضجعة على الشق الأيمن، رح 1107، ج1، ص389. وورد في صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل، رح 1752، ج2 ص 165.

6 الجامع الكبير، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، رقم 420، ج1 ص 543. قال الألباني صحيح، انظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ج1، ص65.

7زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج1ص308.

8 صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة، رح 5501، ج5، ص 2196، وورد في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها، ج6، رح143 ص 5552.

9 زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج 4، ص 70.

10 صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئا، رح 5083، ج 5، ص 2062..

11 نفسه ج4ص 202.

12 انظر زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج4، ص260.

13 صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم الحديث 26، ج 7 ص 21، دار الجيل بيروت.

14 زاد المعاد، ج4 ص9.

15 نفسه، ج4 ص14.

16 صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم الحديث26، ج7، ص 21، دار الجيل بيروت.

17 زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج 4، ص23.

18 صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، رح 5356، ج5، ص 2151.

19 زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج4، ص46، بتصرف.

20 سبق تخريجه.

21 زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج4 ص 39.

22 صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رح 5380، ج5، ص 2158.

23 سبق تخريجه.

24 زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج4. ص134.

25 نفسه.

26النحل: 68،69.

27كيف نتعامل مع القرآن العظيم، يوسف القرضاوي، ص 386، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثالثة 1421هـ2000م.

28زاد المعاد، ابن القيم، ج4، ص 89.

29السنة مصدرا للمعرفة والحضارة، يوسف القرضاوي، ص 71، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثالثة 2002/1432م.

30أنظر المقدمة، ابن خلدون. ص 493-494، دار القلم بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 1981.

31السنة مصدرا للمعرفة والحضارة، يوسف القرضاوي ص72.

32زاد المعاد، ابن القيم ج.4ص30.

33 أنظر شاه ولي الله الدهلوي، حجة الله البالغة ص275،276، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الثانية 1413هـ/1992م.

34المدخل لدراسة السنة النبوية، يوسف القرضاوي، ص205، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الخامسة 1425هـ/ 2004م.

35 سنن ابن ماجة، كتاب الطب، باب لا تكرهوا المريض على الطعام، رقم الحديث 3444، ج 2، ص 1140.

36 قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل- تأملات- عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني، ص235، دار القلم دمشق، الطبعة الرابعة 1430هـ/ 2009م.

37زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج 4 ص23.

38نفسه ص39.

39كيف نتعامل مع القرآن العظيم، يوسف القرضاوي ص390.

40 نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، محيي الدين شيرينوف، ص 8.

41 سبق تخريجه.

42 زاد المعاد، ابن القيم ج.4 ص101.

43 انظر مقال حقائق جديدة: الذباب فيه شفاء، الكيحل عبد الدائم، وتمت زيارته بتاريخ 2013/8/18م. على الموقع الإلكتروني: www.kaheel7.com.

44 السنة النبوية وتفسير الحقائق العلمية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، دراسة تم تمويلها من قبل إدارة مركز البحوث بالجامعة الإسلامية ماليزيا IIUM. وقد تمت المشاركة بها في ندوة "السنة وعلومها في الدراسات المعاصرة" بمؤسسة دار الحديث الحسنية، يومي26-27 مارس2013. ص 12. نقلا عن سبل الاستنباط من الكتاب والسنة، سعد محمود توفيق محمد-دراسة نقدية بيانية (د.م: مطبعة الأمانة،د.ط،1413هـ/1992م) ص422.

45 انظر مختصر كتاب الخمر داء وليست دواء، شبيب بن علي الحاضري، وقد تمت زيارته بتاريخ 2013/8/23 على الموقع الالكتوني: http://www.jameataleman.org.

46 سبق تخريجه.

47 فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ج.10 (بيروت: دار المعرفة،1379) ص 145.

48 شرح صحيح البخاري، ابن بطال ج.9 ص 397.

49 زاد المعاد، ابن القيم ج.4 ص 269.

50 التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين عبد الرؤوف المناوي، ج.2 ط.2 (الرياض: مكتبة الشافعي، 1408هـ/1988م) ص283.

51 بحوث المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، استخدام زيت الحبة السوداء في تحضير اللقاحات الفيروسية، حنفي محمود مدبولي (د.ط،د.ت) ص31.

52 ما هي فوائد الحبة السوداء؟، عبد الدائم الكيحل، وقد تمت زيارته بتاريخ 2013/8/24 على الموقع الالكتروني: http://www.kaheel7.com.

53 السنة النبوية وتفسير الحقائق العلمية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، ص 28.

54 قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، حبنكة الميداني، ص 233.

55 السنة وتفسير الحقائق العلمية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، ص 20.

56 إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، ج.1 (بيروت: دار المعرفة، د.ت) ص 289.

57 الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ج.2 (د.م: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م) ص 136.

58 التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ج.1(بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ط1420،1هـ/2000 م) ص 41-42.

59 السنة النبوية وتفسير الحقائق العلمية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، ص 20. نقلا عن الإعجاز العلمي في القرآن، الجميلي السيد (القاهرة: دار الهلال، ط2، 1992م) ص 11-14.

60 انظر: قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، حبنكة الميداني ص 338.

61 كيف نتعامل مع القرآن العظيم، القرضاوي ص384.

62 قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، حبنكة الميداني338.

63 كيف نتعامل مع القرآن العظيم، القرضاوي ص384.

64 قواعد التدبر الأمثل، حبنكة الميداني ص 338.

65 الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم اسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ج.2 (الرياض: دار الراية، 1419هـ/1999م) ص466.

66 أنظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية؟، يوسف القرضاوي، ط.5 (القاهرة: دار الشروق، 2007) ص113-199.

67 كيف نتعامل مع القرآن العظيم، يوسف القرضاوي، ص385.

68 قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، حبنكة الميداني، ص235

69 أنظر النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته، سفيان بن عمر بورقعة، ص 535-536.

70 النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في اثباته، سفيان بن عمر بورقعة، ص 532، ط.1 (الرياض: دار كنوز إشبيليا، 1428هـ/ 2007م)

71 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ج.1 (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة) ص276.

72 أورده ابن الجزري في الموضوعات، ج.2ص 296. وذكره أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، في لسان الميزان، ج.7تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، د.ت) ص555. وقد عده من الموضوعات.

73 الموضوعات، ابن الجوزي أبو الفرج، ج.2 (الناشر: دار الكتب العمية، د.ت) ص 296-297.

74 الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده، بازمول، ص 37.

75 انظر نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، محيي الدين شيرينوف، ص260-263.